

مظاهرات 17 أكتوبر 1961 وصمة عار على جبين فرنسا

بقلم: أ/فوزيل عزوق
باحث جامعي

الوقوف بإجلال لتسليط الضوء على جزء هام من الثورة التحريرية التي يكاد يكون مجهولا لدى عامة الناس، لأخذ العبر واستنباط الدروس بل وأكثر من ذلك لتهذيب النفوس وغرس الروح الوطنية وما أحوجنا لذلك لا سيما في هذه الفترة. كما أن الدارس لتاريخ الجزائر الاستعماري يكتشف بأن كل أيام الفترة الاستعمارية طيلة 132 سنة جُلها محطات إذ لم يمر على الجزائريين ولم يشهد هناك تقتيل وتعذيب ومصادرة أملاك... الخ وغيرها من المظاهر الاستعمارية التي تخص المستعمر الفرنسي.

غير أنه وطيلة الفترة الاستعمارية وقعت أحداث هامة كانت حصيلتها ثقيلة جدا إذ في اليوم الواحد قتل

لا يزال تاريخ الجزائر الحديث لا سيما الفترة الاستعمارية منه ميدانا خصبا يحتاج إلى دراسات أعمق للتعرف أكثر على الفصول المظلمة من التاريخ المجيد لثورتنا المظفرة. هذا وقد سعى الاستعمار الفرنسي منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر سنة 1830 إلى تشويه الشخصية الجزائرية ومحوها حضاريا وماديا بكل ما أوتي من قوة، باتباعه سياية التجهيل وقتل الذاكرة التاريخية والحضارية والسياسة والقضاء على كل ما ينبه ويحرك الوعي الوطني وبالتالي كل مايؤدي إلى مقاومة جديدة.

لذلك، فقد شهدت الفترة الاستعمارية هذه محطات عدة شهدت وقوع أحداث عديدة تستوجب اليوم

وعذب المئات بل الآلاف. ولعل أهم هذه المحطات تلك المتعلقة بمشاركة المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الثورة الكبرى عبر القيام بعمليات فدائية وتوجيه ضربات موجعة للعدو الفرنسي في عقرداره على غرار أحداث 17 أكتوبر 1961 التي تعد أهم وأسوأ الأحداث في تاريخ الجزائر الثورة الجزائرية وهي أقل ما يمكن وصفها بأنها مجزرة ارتكبت في حق متظاهرين جزائريين سلميين.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأخيرة من الفترة الاستعمارية ببلوغ الهمجية الفرنسية ذروتها في معاملتها لأبناء الجالية الجزائرية بفرنسا، فالكثير منهم زج بهم في غياهب السجون والمحتشدات لالشيء إلا لكونهم ساندوا ثورة إخوانهم في الجزائر، وكان الهدف من ذلك هو الضغط على الجزائريين وزرع الخوف في نفوسهم من أجل تفادي أي محاولة لدعم الثورة.

غير أن ذلك لم يزد سوى عزيمة وقوة الجالية الجزائرية بفرنسا فقد حاولت

أن تعكس هذا المنطق بالضغط على السلطات الفرنسية حتى تعدل عن تدعيم تواجدها العسكري بالجزائر، بالتالي التخفيف عن الضغط العسكري الفرنسي المتزايد. لذلك فقد رأت فدرالية جبهة التحرير الوطني أنه من الضروري القيام بمسيرة سلمية تعبيراً عن الوضعية المزرية التي آلت إليها الجالية الجزائرية من جراء المعاملات اللاإنسانية بسبب الظلم والاضطهاد اليومي الذي كانت تتعرض له لاسيما بعد صدور قرار حضر التجوال للجالية الجزائرية بتاريخ 05 أكتوبر 1961، أين طالب مجلس الوزراء الفرنسي من وزير الداخلية إعلان للرأي العام بيانا يتضمن «منع العمال الجزائريين من التجول ليلا بين الساعة الثامنة والنصف ليلا والساعة الخامسة النصف صباحا خاصة في شوارع باريس وضواحيها».

يهدف هذا القرار طبعاً إلى تشديد الخناق على الوطنيين الجزائريين وشل

«بنداء العصيان»، وهو النداء الذي سرعان ما استجاب له الآلاف من المهاجرين من كل الفئات الاجتماعية والثقافية (أطفال، رجال، نساء، شيوخ، طلبة، مثقفون... الخ) بل حتى من بعض الفرنسيين المحبين للسلام.

قررت فدرالية جبهة التحرير الوطني أن تكون نقطة انطلاق التظاهرة السلمية من العاصمة الفرنسية باريس يوم 17 أكتوبر 1961 ابتداء من الساعة الثامنة مساء وهو ما يعد أكبر تحد للسلطات الفرنسية لا سيما في هذا الطرف العصيب. وهو ما يبين أن قوة إيمان وعزيمة الجزائريين أضحى لا تقهر. كانت هذه المظاهرات بمثابة كرة الثلج التي كلما ازداد دورانها كلما كبرت أكثر، حيث اتسع لهما لتشمل جميع المناطق التي يتواجد بها الجزائريون وحيث السيطرة الفعلية للفدرالية خاصة منها «ساحة الأوبرا» التي كانت من بين المناطق الاستراتيجية بباريس حيث جعلت منها الفدرالية نقطة انطلاق هذه المظاهرات.

نشاطهم دون سواهم مما يعني أنه حظر عنصري بامتياز. خاصة الذين كانوا يلتقون في المقاهي والمطاعم بعد خروجهم من العمل، حيث يقومون بدفع إشتراكاتهم ومناقشة الوضع في الجزائر مع قادة فدرالية جبهة التحرير بفرنسا. كما يرمي هذا القرار إلى محاولة تكسير النشاط التعبوي لصالح جبهة التحرير الوطني داخل فرنسا، و لأن هذا النشاط يدعم الكفاح المسلح بالجزائر وميزانية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية صدر هذا القرار لفرض حصار مشدد على العاملين الجزائريين بفرنسا خاصة وأن الجزائريين المهاجرين كانوا يناضلون طوعا أو كرها في صفوف جبهة التحرير الوطني، هذا إضافة إلى الممارسات القمعية الفرنسية.

أمام هذه الأوضاع رأت فدرالية جبهة التحرير الوطني بأنه من الضروري تفكيك القيود من خلال السعي لإفشال هذا القرار وهو ما أسمته :

النساء والتظاهر أمام مختلف الهيئات والمؤسسات والسجون الفرنسية.

ولم تجد السلطات الفرنسية من وسيلة لمجابهة هذا الحشد الجماهيري سوى «القمع الدموي الرهيب» نظرا للاستعمال العشوائي للأسلحة النارية وهو ما أدى إلى قتل العديد من الجزائريين بأمر من السفاح رئيس الشرطة الفرنسية «موريس بابون» الذي لم يتوقف قمعه عند هذا الحد بل أمر برمي الجزائريين بالآلاف وهو مكبلين أحياء ومن دون تمييز في نهر «السين»، فكان اليوم الأسود والدامي.

في هذا الشأن، فقد أشار المؤرخ محمد قورصو أن موريس بابون قام عشية اندلاع مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بزيارة كل محافظات الشرطة مم أجل تحريض عناصرها على تصفية الجزائريين بعد أن أباح قتلهم، لذلك اعتبره من أكبر مجرمي الحرب الذين عرفتهم الجزائر وكان أول من أمر بفتح المحتشدات التي كان يمارس

ولمواجهة هذه المظاهرات السلمية قامت الشرطة الفرنسية بسد كل المنافذ المؤدية إلى الساحة، كما قامت بتعزيز شوارعها الرئيسية بأكثر من 7 آلاف شرطي، إلى جانب الفرق المتخصصة «سي، أر، أس» إضافة إلى فرق الحركي لمواجهة السيول البشرية التي تفوق أكثر من ستين ألفا (ومن المصادر التي تحدثت عن ثمانين ألفا) متظاهرا على شكل صفوف هادئة.

وما أن بدأت الشعارات والصيحات تدوى في شوارع باريس وضواحيها حتى واجهتها الشرطة الفرنسية بكل قسوة رغم سلميتها، مستعملة كل أنواع الردع بما في ذلك الذخيرة الحية. حيث تواصلت المظاهرات والغضب الجزائري على مدار ثلاث أيام كاملة، حيث خصص اليوم الأول لعامة المغتربين ذوي الأصول الجزائرية الذين خرجوا رفقة زوجاتهم وأولادهم والثاني للتجار وذلك بغلق محلاتهم، أما اليوم الثالث فقد خصص لخروج

نشاطاتهم في مختلف الجمعيات الطلابية ووسعت حملتها العدائية لتشمل العائلات الجزائرية المقيمة بفرنسا حيث قامت الشرطة السرية في مداهمة المهاجرين محاولة منها كشف المنظمة السرية وتفكيكها، وبالتالي ضرب جبهة التحرير في الصميم.

لم تكن مجزرة 17 أكتوبر 1961 العملية الوحيدة التي قامت بها فدرالية جبهة التحرير الوطني بل عمدت إلى مراحل عديدة بدءا بتأسيس خلايا للفدائيين الجزائريين في فرنسا تطبيقا لفكرة نقل الحرب إلى أرض العدو لتوعية الرأي العام الفرنسي بما يجري في الجزائر من جرائم على الشعب، ثم تشكيل هياكل مهامها القيام بأعمال تخريبية في قلب فرنسا، لتتطور الفكرة إلى تطبيق سياسة شن الحرب وخلق حالة اللاأمن في الأراضي الفرنسية للضغط على حكومة باريس حتى تبقى على قواتها في فرنسا لمواجهة الوضع الحربي فوق ترابها وبالتالي التخفيف

فيها التعذيب على الجزائريين بمختلف أشكاله، مؤكدا بأن أحداث 17 أكتوبر 1961 تبقى راسخة في الكفاح المسلح للشعب الجزائري مشيرا إلى أنها شكلت أيضا منعطفا حاسما في مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

كم كانت تكلفة هذه المظاهرات غالية رغم سلميتها. «إنه اليوم الأسود» كما وصفه الكاتب الفرنسي جون لوك إنودي. وهذا بالنظر إلى الحصيلة الثقيلة التي أفرزتها هذه الأحداث، إذ راح ضحيتها أكثر من 300 قتيلاً، 7000 جريحاً، 800 شخصا تم رميه في نهر السين و35 ألف سجين... الخ. خاصة وأن السلطات الاستعمارية عمدت إلى محاكمة غير عادلة للآلاف المعتقلين بل محاكمة جائرة حتى أن الكثير منهم استشهد داخل مراكز الاعتقال لعدم تقديم الاسعافات اللازمة لهم. ولم تتوقف انتهاكات السلطات الفرنسية عند هذا الحد، بل تواصلت بمطاردة الطلبة المتواجدين في فرنسا وأوقفت

يتميز بها وهو صاحب الشهادات العليا في الحقوق والقانون العام والاقتصاد السياسي، كان معروف بعنصريته وبارتكابه لممارسات نازية، إذ منح الضوء الأخضر لتضييق الخناق على إطارات الفدرالية والمنخرطين فيها، وقمع المتعاطفين مع جبهة التحرير الوطني بشتى الطرق. ولتحقيق هذا الغرض تم تشكيل قوة إضافية من الشرطة تتمثل مهمتها في مراقبة وتوقيف الجزائريين المشتبه فيهم.

أختر من طرف المارشال ديغول بتعيينه على رأس محافظة شرطة باريس سنة 1958، بحكم الخبرة التي اكتسبها بعدما تقلد مناصب عدة. كما عاصر حكومات مختلفة من بينها حكومة فيشي إبان الاحتلال الألماني لفرنسا حيث كان من أكبر ضباطها، كما عين واليا على منطقة قسنطينة وأذاق سكانها الويلات بقبضته الحديدية مستفيدا من خدمات الحركى ومساعدتهم له بجمع

عن جيش جبهة التحرير الوطني في الجزائر، أو بالأحرى خلق جبهة قتال ثانية.

كما سبق لفدرالية جبهة التحرير بفرنسا أن واجهت أخطر مرحلة في مسيرتها بين عامي 1957 و1958، أين كثفت من نشاطاتها بتنفيذ عدة عمليات تخريبية على مستوى كل التراب الفرنسي واغتيال عدة شخصيات عسكرية فرنسية إضافة إلى تصفية شخصيات أخرى من الحركى ولمواجهة ذلك الوضع سعت السلطات الفرنسية إلى تضييق الخناق على الفدرالية والتدقيق في الهويات وانتهت بإصدار القانون الجائر منع حضر التجوال للجزائريين.

إن دراستنا لهذه المحطة التاريخية الهامة 17 أكتوبر 1961، دفعتنا إلى التساؤل عن شخصية «موريس بابون» الذي أمر باضطهاد الجزائريين بهذه الوحشية والهمجية حيث تبين لنا أن هذا السفاح، رغم الكفاءة التي

إذن فلا يمكن أن ننتظر من مثل هذا السفاح أن يجابه الأبرياء في مثل هذه المظاهرات رغم سلميتها، إلا بما قام به. ومما يدل على سلمية هذه المظاهرات هو ما صدر عن فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا من تعليمات صارمة وصريحة للمهاجرين الجزائريين المشاركين في المظاهرات بالمحافظة على سلمية المظاهرات، من خلال التزام الهدوء وتفادي تعطيل الحركة في الشوارع، أو الإخلال بالنظام العام وعدم استعمال الأسلحة مهما كان شكلها، وكانت شعارات المتظاهرين محددة منها «الجزائر المستقلة»، «تحيا الجزائر» والحكم لجبهة التحرير الوطني»، كما تم رفع العلم الجزائري في المسيرة من طرف المناضل «بن عريبي الحبيب» الذي توفي في اليوم الثاني من المظاهرات.

ومن أجل تبييض صورتها أمام العالم عمدت الحكومة الفرنسية إلى طمس حقائق هذه الجرائم النكراء،

المعلومات عن الثوار. وبحكم خبرته هذه اختاره ديغول رئيسا لمحافظة الشرطة بباريس ومقاطعة السين ليقوم «بتطهير» العاصمة الفرنسية وضواحيها من «إرهاب» اتحادية جبهة التحرير الوطني ومُنح في ذلك كل الصلاحيات.

غير أن المفارقة العجيبة والمؤلمة، وأمام كل ما اقترفه السفاح مورييس بابون في المهاجرين السلميين العزل فقد منحه الماريشال ديغول وسام الشرف نظير ما قام به من تقتيل وتعذيب وتنكيل ضد الجزائريين وهو ما يبين مدى الحقد الفرنسي تجاه الجزائريين. في حين فإن الحكومة الفرنسية أدانت بابون لجرائمه في حق اليهود وصدر في حقه حكم بالسجن عشر سنوات نافذة وكان ذلك سنة 1997 ولم يشفعه مرضه وتقدمه في السن من الوقوف أمام العدالة، وقابله تجاهل تام لجرائمه في حق الجزائريين رغم ثبوتها بالأدلة القطعية.

حيث لم تسمح بإنشاء لجنة تحقيق في هذه الأحداث وفرضت الصمت حولها من أجل إدخالها في طي النسيان، وذلك من خلال فرض الرقابة المنظمة على أغلب المقالات الصحفية التي تتحدث عن تلك الأحداث الدامية، ولا تزال السلطات الفرنسية إلى اليوم ترفض الاعتراف بهذه المجازر.

في هذا الشأن، وبعد مرور 57 سنة على القمع الذي مارسته الشرطة الفرنسية بحق المتظاهرين الجزائريين السلميين أضحت المطالبة باعتراف فرنسا بمثل هذه الجرائم «جرائم ضد الانسانية» يزداد يوماً بعد يوم حتى من بعض الفرنسيين المحبين للسلام لا سيما الكتاب والمثقفين منهم الذين ينظمون بعض النشاطات من أجل إحياء الذكرى والاعتراف بهذه المجازر، كون الاستعمار جزء لا يتجزأ من تاريخ فرنسا الذين أسسوا جمعية تسمى «تجمع 17 أكتوبر» وهي تدعو اليوم السلطة السياسية بالاعتراف بهذه

الجرائم التي صرحت خلال الاحتفالات الماضية بأن أحداث 17 أكتوبر 1961 «جريمة ضد الانسانية وعمل وحشي وجزء من هذا الماضي الذي يجب أن نواجهه بتقديم الاعتذار لمن ارتكبنا بحقهم هذه الممارسات» مضيضة «الديمقراطية لا تبنى على الأكاذيب والتعتيم، بعد مرور نصف قرن، حان الوقت أن تعترف الدولة الفرنسية بجريمة الدولة هذه، وأن تعترف الدولة الفرنسية بمسؤوليتها في السجن التعسفي لجزائريين في معتقلات خلال حرب الجزائر».

غير أن الدولة الفرنسية الرسمية ورغم مرور أكثر من نصف قرن على وقوع هذه الأحداث وغيرها لا تزال تتعنت وتسلك سياسة الهروب إلى الأمام حتى أن البعض شبه تعامل الادارة الفرنسية مع فترة استعمارها للجزائر عموماً وأحداث 17 أكتوبر 1961 خصوصاً بالانفصام خاصة وأن السلطات الفرنسية لجأت إلى

على أنها عززت النضال السياسي والعسكري وأكدت على مدى تماسك وتلاحم الشعب الجزائري مع ثورته داخل الوطن وخارجه وأثبتت للعالم أجمع مدى قدرة جبهة التحرير الوطني آنذاك على نقل الثورة إلى عقر دار المستعمر نفسه في الوقت الذي كانت فرنسا تعتقد أن أوامر المهاجرين قد انقطعت مع الوطن الأم. كما كان لهذه المظاهرات الأثر البالغ في كسب حلفاء ومساندون جدد للثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا.

إن هذه الأحداث المساوية لم ولن تمحى من أذهان وذاكرة الشعب الجزائري بل ستظل راسخة للأبد شاهدة على مدة همجية ووحشية المستعمر الفرنسي فهي بذلك فصل من فصول التاريخ الفرنسي الأسود هذا من جهة ومن جهة أخرى ستظل هذه الأحداث شاهدة على مدى بسالة وشجاعة وضراوة الشعب الجزائري الذي لم تقهره لا الدبابات ولا الذخيرة

العنف والتصدي بوحشية، إذ عمدت إلى التعقيم وحتى إنكار هذه الجرائم حيث كثيرا ما قامت محافظة الشرطة في باريس بتكذيب ما حدث من خلال نسب ما حدث من الانتهاكات إلي ارتكبتها إلى بعض الجماعات المسلحة التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني.

إن مظاهرات 17 أكتوبر 1961 ستبقى إحدى المحطات البارزة في تاريخ الثورة الجزائرية، نظرا لما أفرزته من آثار بادية للعيان إذ بينت مدى الوحدة واللحمة والروح الوطنية التي كان يتميز بها الجزائريون في ديار الغربة تمكنوا من وضع حد للتعسف والعنصرية الفرنسية وكذلك ثباتهم الباسل أمام التنكيل والتعذيب الذي سلط عليهم خارج الوطن وإيماننا بعدالة القضية الجزائرية. إذ خرج الجزائريون وهم واثقون بحقهم في الكرامة ومشبعون بحبهم للوطن.

كما تعبر مظاهرات 17 أكتوبر 1961 عن مدى تأزر الجزائريين علاوة

مصادر ومراجع الموضوع:

بالعربية:

- 1- سعدي بزيان: جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961 ط 2، 2009، دارثالة، الجزائر.
- 2- أحمد صاري: دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية. مجلة المصادر العدد 01، أوت 1999، ص 237.

- 3- سعد بزيان: جرائم فرنسا 17 أكتوبر 1961 بباريس من خلال المصادر الجزائرية الفرنسية، مجلة المصادر العدد 06، مارس 2002 ص ص 395-408.

- 4- أحمد مريوش: مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 وأثاره على دعم الثورة التحريرية. مجلة المصادر العدد 21 2010، ص ص 263 – 283.

- 5 - ك. قدور: مظاهرات 17 أكتوبر 1961 من مسيرات سلمية إلى جرائم ضد الانسانية. مجلة المجاهد، العدد 04 جانفي 2016، ص ص 78 – 81.

بالفرنسية:

- 1 - Ali Haroune : la 7ème wilaya, la guerre du FLN en France, 1954 – 1962. Editions rahma 1992.

الحية ولا القوانين الجائرة. وما أحداث 17 أكتوبر 1961 إلا خير دليل على ذلك وهي محطة من محطات أخرى وما أكثرها يتعين اليوم على جيل الاستقلال التعرف على مثل هذه الفصول المظلمة من تاريخ الجزائر الحديث.